

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية

- التجربة المصرية نموذجا -

An analytical study of the role of financial inclusion in empowering women in Arab countries
- the Egyptian experience as a model-

بومدين قايدى^{1*}، هيبه مزعاش²،

¹ مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر،

boumedien.gaidi@univ-bba.dz

² جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج، الجزائر

hiba.mezeache@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/30

تاريخ القبول: 2025/06/29

تاريخ النشر: 2025/06/30

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بغية تحليل دور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي وتحليل المعطيات والبيانات التي تصدرها الجهات المختصة قصد تحديد هذا الدور.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يلعب دورا محوريا في تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل نسبي، استفادة المرأة من الموارد الاقتصادية والقيام بأنشطة اقتصادية لصالحها، زيادة وصول النساء إلى الخدمات المالية ما يعزز من استقلالهن المالي ونفوذهن للفرص الاقتصادية، لكن بالرغم من ذلك هناك العديد من المعوقات التي تحد من النتائج الايجابية لدور لشمول المالي في تمكين المرأة على غرار العادات والتقاليد وضعف مشاركة المرأة في قطاع العمل.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي؛ تمكين المرأة؛ دول عربية.

ترميز JEL : G40 ، B54 ، G23.

Abstract:

This study aims to analyze the role of financial inclusion in empowering women in Arab countries, by using a descriptive approach, analyzing data and information issued to relevant authorities for determine this role.

This study concluded that financial inclusion plays a pivotal role in achieving relative social justice, enabling women to benefit from economic resources, engage in economic activities for their own benefit, increasing women's access to financial services, which enhances their financial independence and influence over economic opportunities. However, there are a lot of obstacles that limit the positive outcomes of financial inclusion's role in empowering women, such as traditions and the weak participation of women in the labor sector.

Keywords : financial inclusion; empowering women; Arab countries.

JEL Classification Codes: G40 ، B54 ، G23

1. مقدمة:

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة برز مفهوم الشمول المالي كمسألة هامة في جدول أعمال صناع القرار في كافة أنحاء العالم، فهو يعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الدور الذي يلعبه في تعزيز النمو الاقتصادي وترسيخ العدالة الاجتماعية، اللذان يعدان ركيزتان أساسيتان في عملية التنمية المستدامة. وقد زاد الاهتمام بالشمول المالي للمزايا التي يحققها، من خلال قدرته على معالجة العديد من المشكلات لا سيما لذوي الدخل المحدود، بالإضافة إلى دوره البارز في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، لذلك اتجهت الدول العربية شأنها في ذلك شأن بقية الدول نحو العمل على تحقيقه، مستلهمة نجاح الدول المتقدمة في امتلاك القدرة على تحقيق نسب عالية للشمول المالي.

كما عملت الدول العربية على تسليط الاهتمام الكبير في سياساتها الاقتصادية على تعزيز التنشيط المالي ونشر الوعي بأهمية الشمول المالي لدى الأفراد، وإبراز أهمية اعتماده لتسهيل مختلف الأنشطة والتعاملات المالية اليومية، والتي تستوجب أن تمس الفئتين معا ذكورا وإناثا، إلى جانب تسهيل إدماجهم في الاقتصاد الرسمي لدعم التنمية المستدامة وفقا لأهداف الأمم المتحدة، والتي تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف بحلول عام 2030، حيث برز من بينها الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة كأهداف رئيسية ضمن هذه الرؤية العالمية. في نفس السياق، فإن تمكين المرأة يركز على تعزيز قدراتها، وتذليل العقبات أمام مشاركتها في المجالين الاقتصادي والمالي، من أجل تمكينها أن تصبح عنصرا فاعلا ورائدا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتتنبأ مكانتها في القطاع الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تتبلور ملامح إشكالية ورقتنا البحثية من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هو واقع تمكين المرأة ماليا في ظل تطبيق الشمول المالي بالدول العربية؟

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة؟
- ما علاقة الشمول المالي بتمكين المرأة ماليا واقتصاديا؟
- ما هي أهم المبادرات العربية من أجل التمكين المالي للمرأة العربية؟

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه تسليط الضوء على مساهمة الشمول المالي في تعزيزه لدور المرأة اقتصاديا، ومعرفة المبادرات العربية المنتهجة في هذا الصدد، وتثمين النجاحات المحققة والوقوف على مكان الاختلالات، وفقا لجملة من المؤشرات الإحصائية.

منهج الدراسة:

ل للوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن إشكالية الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي عند التطرق لمختلف الجوانب النظرية للموضوع، ومنهج دراسة حالة باستخدام أسلوب التحليل في الجانب التطبيقي، لتحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها.

2. مفاهيم أساسية حول الشمول المالي وتمكين المرأة:

بالنظر إلى الأهمية التي أصبح يكتسبها الشمول المالي على الصعيد العالمي خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية 2008، باعتباره من بين العوامل الأساسية لتحقيق التنمية، كونه يهدف لإشراك كل الأفراد في القطاع المالي. يأتي المحور الأول من هذه الورقة البحثية من أجل إلقاء الضوء على أهم المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي من جهة، ومن جهة أخرى التطرق إلى تمكين المرأة من حيث مفهومه، أنواعه وكذا متطلباته من أجل زيادة الشمول المالي.

1.2. ماهية الشمول المالي:

يتصدر الشمول المالي أولويات السياسات المالية للدول والهيئات العالمية نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية، حيث يشهد اهتماما متزايدا من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم، وتعمل السلطات والهيئات الحكومية في العالم على تعزيز وتثبيت مبادئه في مختلف المجتمعات.

1.1.2. تعريف الشمول المالي:

حظي مصطلح الشمول المالي باهتمام واسع من قبل الباحثين والخبراء الماليين وكذا المؤسسات المالية الدولية، حيث عرف بأنه "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة مثل الفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة".¹ ركز هذا التعريف على أن الشمول المالي يعنى بتوفير خدمات مالية ميسورة ومناسبة للفئات الضعيفة في الوقت المناسب.

كما عرف بأنه "التمكين من الوصول إلى الموارد والخدمات المالية لمختلف الوكلاء الاقتصاديين بتكاليف معقولة للشرائح غير البنكية وذات الدخل المنخفض في المجتمع، ما يسمح بربط الأشخاص بالبنوك للحصول على مزايا عديدة، ويمكن الأنظمة المالية الرسمية من أداء دورها الأصلي في تعزيز النمو الاقتصادي".² هذا التعريف يعتبر أكثر تفصيلا من سابقه، فقد أشار إلى الوكلاء الاقتصاديين وليس إلى الفئات الضعيفة، كما ركز على استهداف الأشخاص خارج النظام البنكي، مضيفا دور الأنظمة المالية الرسمية في تعزيز النمو الاقتصادي. كما عرف من وجهة نظر مجموعة العشرين (G20) على أنه "نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف ميسرة".³ يلاحظ أن التعريف ركز على اعتبار أن الشمول المالي يستهدف كافة فئات المجتمع بما في ذلك النساء، مع التركيز على العدالة، الشفافية والتكاليف الميسرة.

وفي تعريف آخر، عرف بأنه "عملية تعزيز الوصول الميسور التكلفة وفي الوقت المناسب والكافي إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية المنظمة وتوسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من

¹ Lourdunathan .F, Sawti Saxsena, **THE IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON GROWTH OF THE BANK IN INDIA, our heritage journal**, volume 22, issue 01, India, 2021, p 828.

² Otiwu Kingsley and others, **FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (THE MICROFINANCE OPTION)**, International Educative Research Foundation and Publisher, volume 06, issue 02, Nigeria, 2018, p 64.

³ رشا العشي، تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصاديا وماليا، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 05، 2020، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، ص 05.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

خلال تنفيذ النهج القائمة والمبتكرة المصممة خصيصاً لزيادة الوعي المالي والتعليم بهدف تعزيز الرفاهية المالية وكذلك الإدماج الاقتصادي والاجتماعي¹. بخلاف التعاريف السابقة وسع هذا التعريف الشمول المالي بتأكيد الوصول الكافي والمتنوع للخدمات المالية وتوسيع استخدامها، مع التركيز على الابتكار، كما أبرز أهمية التثقيف المالي كونه أداة لتعزيز الشمول المالي، وربط هذا الأخير بالرفاهية والإدماج الاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء التعاريف والمقومات الأساسية السابق عرضها نصل إلى تعريف للشمول المالي يحدد طبيعته، وملخصه أن الشمول المالي هو عملية يتم بموجبها تمكين شرائح المجتمع خصوصاً ذوي الدخل المنخفض أو محدودي الدخل من الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية بأسعار معقولة وفي الوقت والكيفية المناسبين، بشكل يمكن من زيادة وعيهم المالي ورفاهيتهم الاقتصادية وإدماجهم بشكل أو بآخر في المجتمع الذي ينتمون إليه.

2.1.2. أهمية الشمول المالي:

إن أهمية تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء ويساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية والنظام المالي، بشكل عام يمكن تلخيص آثار زيادة مستويات الشمول المالي بالمحاور الرئيسة التالية:²

أ. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية: توجد علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، بالإضافة للأثر الإيجابي على أسواق العمل كما يساهم توسيع انتشار استخدام الخدمات المالية والوصول إليها في انتقال المزيد من المنشآت الصغيرة من القطاع الغير الرسمي إلى القطاع الرسمي؛

ب. تعزيز استقرار النظام المالي: زيادة استخدام السكان للخدمات المالية سيساهم بالتأكيد في تعزيز استقرار النظام المالي، فاستخدام النظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها ويقلل من مخاطر هذه المؤسسات، ما يعزز بدوره من استقرار النظام الاقتصادي للدول؛

ج. تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم: إن تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي يعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطره المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية؛

د. أتمتة النظام المالي: يتطلب توسيع انتشار الخدمات المالية وزيادة معدلات استخدامها أتمتة الخدمات بما يجذب المزيد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية الحاصلة في مجال الاتصالات والإلكترونيات، كما أن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر وبتكلفة أقل، كما تفيد النظام

¹ Elizabeth Bermeo, **Determinants of financial inclusion: results of multilevel analyses**, thesis of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law, School of Geographical Sciences, the University of Bristol, Britain, 2019, p 19.

² أحمد نوري حسن، نعم حسين نعمة، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع تحت شعار الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد 02، 2018، البحوث المنشورة المحكمة، كلية اقتصاديات الأعمال، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد - العراق، ص 31-32.

المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي.

3.1.2. مؤشرات الشمول المالي:

انفق قادة المجموعة العشرين (G20) مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي (GPFI) لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والمحلي على مجموعة أساسية من المؤشرات لقياس الشمول المالي، بحيث توضع هذه المؤشرات تحت ثلاث أبعاد رئيسية، أهمها ما يلي:¹

أ. الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول للخدمات المالية تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب بنكي، كما تتواجد البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول للخدمات المالية في المعلومات الواردة من قبل المؤسسات المالية، تقارير البنك المركزي وتقارير الاستقرار المالي داخل أي دولة، تقارير البنك الدولي، ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى الوصول للخدمات المالية التالي:

- عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
 - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع؛
 - حسابات النقود الالكترونية؛
 - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
 - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- ب. استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة من القطاع البنكي، التي يتطلب تحديدها جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترات زمنية معينة، من بين مؤشرات قياسها:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية؛
- نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت؛
- نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

¹ بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، 2019، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة، الجزائر، ص 215-217.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

- ج. **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع المؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية فكان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات، إلا أن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوعية وجودة الخدمات المالية كالتكلفة، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، خدمات حماية المستهلك، الكفاءة المالية، شفافية المنافسة بالإضافة إلى عوامل أخرى غير ملموسة مثل ثقافة المستهلك، ومن أهم مؤشرات قياس جودة الخدمات المالية ما يلي:
- القدرة على تحمل التكاليف الخاصة بالحصول على الخدمات المالية؛
 - الشفافية فيما يتعلق بالوصول إلى المعلومات المالية من قبل العملاء لتسهيل مهمة اتخاذ القرار؛
 - الراحة والسهولة في استخدام الخدمات المالية؛
 - التثقيف المالي.

2.2. مفاهيم أساسية حول تمكين المرأة:

يعتبر تمكين المرأة خاصة على الصعيد الاقتصادي، ركيزة أساسية لدفع عجلة التنمية، وقد تنامت جهود الحكومات لتعزيز دور المرأة في مختلف الأنشطة الاقتصادية كأحد أهم الأولويات التنموية، سنقوم من خلال هذا الجزء عرض أهم المفاهيم المتعلقة بتمكين المرأة.

1.2.2 تعريف تمكين المرأة:

يعد مصطلح تمكين المرأة من المصطلحات الحديثة التي اكتسبت اهتماماً كبيراً من المنظمات الإنمائية، التي تبنت مسؤولية تعزيز المرأة وجعلته هدفاً رئيسياً في برامجها، وتمكين المرأة يعرف بأنه "عملية تكتسب من خلالها النساء اللواتي تعرضن للقمع القدرة على اتخاذ خيارات حياتية مستقلة واستراتيجية بناءً على أولوياتهن الشخصية، من خلال امتلاك الموارد والوكالة والقدرات اللازمة لتنفيذ القرارات الخاصة بهن".¹ ركز هذا التعريف على أن تمكين المرأة يعكس مدى قدرة المرأة لاتخاذ قرارات حياتية مستقلة عبر امتلاك الموارد والقدرات اللازمة. كما عرف بأنه "إعطاء سلطة اتخاذ القرار للمرأة في مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، بغية تحقيق المساواة والتنمية بين الجنسين".² نلاحظ أن هذا التعريف حدد تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، بخلاف التعريف السابق الذي ركز على الخيارات الحياتية، كما ربط التمكين بتحقيق المساواة والتنمية بين الجنسين، وهي أهداف غائبة في التعريف السابق.

كما عرف بأنه "إدراج المرأة في عملية التنمية الشاملة، وإزالة الفوارق بينها وبين الجنس الآخر فيما يتعلق بمواقعهن الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية القائمة، ما يعزز ثقة المرأة بنفسها ويساعدها على لعب دور نشط في مجتمعها والمشاركة في عملية صنع القرار".³ أضاف هذا التعريف عن سابقه إدراج المرأة في التنمية الشاملة، كما أبرز تعزيز ثقة المرأة بنفسها ودورها النشط في المجتمع وصنع القرار.

¹ April Mackey, Pammla Petrucka, **Technology as the key to women's empowerment: a scoping review**, BMC Women's Health, University of Saskatchewan, volume 21, issue 78, Canada, 2021, p 01.

² AMBER FERDOOS, JAVERIA KHAN, **WOMEN EMPOWERMENT AND EMPLOYMENT**, Department of Sociology, Faculty of Social Sciences, International Islamic University Islamabad, Pakistan, 2020, p 06.

³ NASRIN JAHAN JINIA, **Microcredit and Women's Empowerment**, doctoral thesis, School of Management, University of Tampere, Finland, 2016, p 25.

يتبين مما سبق، أن تمكين المرأة يتعلق بإزالة التمييز بين المرأة والجنس الآخر، وإشراك المرأة بشكل متساوي معهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يساهم في تعزيز ثقة المرأة في نفسها ويساعدها في عملية صنع القرار.

2.2.2 أنواع تمكين المرأة:

يشمل تمكين المرأة عدة أنواع أو أبعاد رئيسية، وعادة ما يقسم تمكين المرأة إلى ثلاثة أنواع:¹

أ. **التمكين الاقتصادي:** يتجسد في حق المرأة في الاستقلال المالي والتصرف في الذمة المالية بحرية، وأيضاً الوصول إلى الموارد الاقتصادية وكذا الحق في العمل المأجور دون تمييز بين المرأة والرجل؛

ب. **التمكين الاجتماعي:** يقصد به مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، وقيم الأسرة، وكذلك توفير الخدمات من أجل قيامها بمسؤولياتها؛

ج. **التمكين السياسي:** يهتم بمشاركة المرأة في الحياة العامة بمختلف جوانبها، بما في ذلك السياسية كشغل المناصب النيابية في المجالس المختلفة، بالإضافة إلى المشاركة في منظمات المجتمع المدني كالأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية وغيرها.

2.2.3 متطلبات تمكين المرأة بغية زيادة الشمول المالي:

أظهرت الدراسات أن مختلف الإجراءات المتخذة في سبيل زيادة الشمول المالي للمرأة تحتاج أن تكون مهيأة لكل دولة على حدى ومبنية على مقدار الفجوة بين الجنسين والتحديات الخاصة بالدولة، كما تستطيع الدولة الاستعانة باستراتيجيات الشمول المالي الخاصة بالدول الأخرى، تطويعها، إدماجها في الشمول المالي والمبادرات الأخرى للسياسات العامة، وربما القضاء على الفجوة المستمرة بين الجنسين فيما يتعلق بالشمول المالي، كذلك يمكن للحكومة وصانعي السياسات المالية اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التأثير بشكل إيجابي على الشمول المالي للمرأة، وذلك في المجالات التالية:²

- تناول القضية على أعلى مستوى للاعتراف بأهمية الشمول المالي ماليا والإفصاح عن هذه الأولوية علنا من قبل السلطات النقدية والمالية، ففي الهند وزامبيا قامت البنوك المركزية وعلى أعلى مستوى بتبني سياسة تمكين المرأة ماليا من خلال المؤتمرات، المعارض، الجوائز والأحداث الإعلامية؛
- القيام بتركيز أكبر على عرض القيمة المضافة من الشمول المالي للمرأة مع وجود أهداف واضحة للسياسات العامة وأهداف كمية، فالعديد من الدول لديها أهداف كمية للشمول المالي بشكل عام، لكن في حال ما إذا كانت تعاني من فجوة بين الجنسين فلا بد من استهداف صريح لشريحة المرأة؛
- التأكد من أن جمع البيانات مصنفة حسب النوع، فالمؤسسات التي تكون بدون بيانات لا يمكن لها أن تدرك ما تمثله المرأة من أهمية في النشاط الاقتصادي؛

¹ بشير بركان، تمكين المرأة اقتصاديا في ظل جهود هيئات الأمم المتحدة بين الواقع والمأمول - نماذج لمشاريع تمكن المرأة اقتصاديا-، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023، جامعة خنشلة، الجزائر، ص 1248-1249.

² أحمد نوري حسن، نعم حسين نعمة، مرجع سابق، ص 25-26.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

- العمل على إزالة الأحكام القانونية التمييزية التي تعرقل الشمول المالي للمرأة، لاسيما فيما يتعلق بملكية الأرض وحقوق الملكية؛

- العمل على توسيع اللوائح التنظيمية من أجل الابتكار الذي يدعم الشمول المالي للمرأة، تعديل التشريعات للسماح بتطوير قنوات التوزيع الجديدة؛

- توعية وتنقيف المرأة في مختلف المجالات، عن طريق عمل المؤسسات والمنظمات التي تهدف إلى تمكين المرأة اقتصادياً وترفع من معدل مشاركتها في الاقتصاد الرسمي، الذي يعتبر استثماراً يحمي مستقبل المرأة وأبنائها، من خلال خدمات التأمين، الادخار وغيرها من الخدمات المالية، وتشجيع ثقافة العمل الحر وروح المبادرة للمرأة؛

- التوسع في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء، ودعم توسيع منافذ التمويل البديلة مع تسخير دور قيادة المرأة للتشجيع على تغيير السياسات، وتشجيع إنشاء جمعيات وشبكات للنساء.

2.2. 4 أثر الشمول المالي على تمكين المرأة:

يمكن أن يكون للشمول المالي آثار كبيرة على تمكين النساء، فعندما تشارك النساء بنشاط في النظام المالي، يمكنهن ذلك من إدارة المخاطر بشكل أفضل، أو مواجهة الصدمات، أو تمويل نفقات الأسرة مثل التعليم، فتزويد النساء ذوات الدخل المنخفض بالأدوات المالية المناسبة لتوفير المال واقتراضه، تسديد المدفوعات وتلقيها، وإدارة المخاطر أمر مهم لتمكين المرأة، والحد من الفقر، فوصول النساء إلى حسابات الادخار الفردية الآمنة (الخاصة) يؤدي إلى تعزيز المرونة الاقتصادية وزيادة السيطرة على الموارد المالية للنساء، بما في ذلك النساء اللواتي يتمتعن بسلطة اتخاذ القرار الأسري الأقل، على سبيل المثال:¹

- يمكن للأدوات المالية أن تمكن المرأة داخل الأسرة من اتخاذ القرارات واكتساب سيطرة أكبر على تخصيص الموارد، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن وصول المرأة إلى حسابات الادخار الفردية الخاصة لا يعزز المرونة الاقتصادية فقط من خلال زيادة مدخرات المرأة، وإنما يمكن المرأة أيضاً من اتخاذ الخيارات المالية، وشراء المزيد من السلع المعمرة، وزيادة قدرة المرأة على المساومة في الأسرة؛

- يمكن أن يؤدي الإدماج المالي للمرأة إلى نتائج أفضل للأطفال، تغذية الأسرة والمجتمع الأوسع، فقد أدى تقديم التحويلات النقدية الموجهة إلى النساء رقمياً من خلال الأموال المتنقلة إلى تحسين التنوع الغذائي مقارنة بالتوصيل النقدي التقليدي، وأظهرت الفتيات اللواتي يعشن في أسر فقيرة ومتلقين لمعاشات التقاعد تغذية أفضل من أولئك الذين يتلقون معاشات تقاعدية فقط، وبالمقارنة مع أولئك الذين ليس لديهم حسابات، زادت النساء أيضاً من النفقات المتعلقة بالصحة، مما مكن الأسر من الاستجابة بشكل أفضل لحالات الطوارئ الصحية.

3. دور الشمول المالي في تمكين المرأة العربية:

يمكن الشمول المالي المرأة العربية بتوفير وصولها إلى مختلف الخدمات المالية مما يعزز استقلاليتها المالية ونفوذها للفرص الاقتصادية بما يدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، سنقوم من خلال المحور الثاني من هذه الورقة

¹ Sarah Hendriks, *The role of financial inclusion in driving women's economic empowerment*, Taylor & Francis Group journal, volume 19, issue 08, Britain, 2019, p 1013.

البحثية بإلقاء الضوء على عرض بعض المؤشرات التي تربط بين الشمول والتمكين للمرأة في المنطقة العربية، مع عرض لبعض الجهود العربية المبذولة في هذا الصدد مع التركيز على التجربة المصرية.

1.3. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة ببقية الأقاليم الجغرافية.

يقاس الارتباط بين الشمول الاقتصادي وتمكين المرأة في الدول العربية بمدى مساهمة المرأة في سوق العمل، والتي تعكس الدور الاقتصادي لها من خلال إسهامها في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي في عموده الأول من خلال عرض نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة لعام 2019، ومن جهة أخرى الاستقلال المالي من خلال مدى وصول المرأة إلى الخدمات المالية، وهو ما تعكسه نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات في مؤسسات مالية لعام 2017 في العمود الثاني من الجدول، وهي آخر الإحصائيات المتوفرة المنشورة من قبل الهيئات ذات الصلة.

الجدول رقم (01): نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ومستويات الشمول المالي في الدول العربية مقارنة بأقاليم جغرافية أخرى.

الدول	نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة لسنة 2019	نسبة النساء اللواتي يملكن حسابات في مؤسسات مالية لسنة 2017
شرق آسيا	58,60 %	71,5 %
إفريقيا جنوب الصحراء	61,5 %	36,9 %
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52,0 %	52,0 %
الدول ذات الدخل المرتفع	53,0 %	92,9 %
الدول ذات الدخل المنخفض	58,0 %	29,9 %
الدول العربية	20,8 %	25,6 %
العالم	47,1 %	64,8 %

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، دول الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والعربية، العدد 18، 2021، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، ص 04.

من خلال بيانات الجدول السابق يتضح جليا المساهمة الاقتصادية المتواضعة والمحدودة للمرأة العربية في ظل انخفاض مستويات مشاركتها في القوى العاملة إلى نحو 20,8% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ نسبة 47,1%، فالمنطقة العربية متأخرة بشكل كبير، ويؤكد ذلك الفجوة الكبيرة الموجودة بينها وبين إفريقيا جنوب الصحراء والتي تعتمد بشكل كبير على العمل الزراعي، وكذا الدول المتقدمة اللتان حققتا نسبتي 61,5% و 53% على التوالي وتدلان على وجود بنية اقتصادية واجتماعية داعمة لمشاركة المرأة، بينما تستمر التحديات في المنطقة العربية. وتعتبر هذه النسبة منخفضة كذلك بالقياس بباقي الأقاليم الجغرافية التي ترتفع فيها نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى ما يزيد عن 50%.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

من ناحية أخرى، تشير بيانات العمود الثاني إلى وجود فجوة بين المنطقة العربية وبقية المناطق بالنسبة للنساء اللواتي يملكن حسابات في مؤسسات مالية، حيث سجلت نسبة 25,6% في المنطقة العربية وهي أقل من نصف المتوسط العالمي البالغ 64,8%، وأقل من الثلث بالنسبة للدول ذات الدخل المرتفع التي بلغت نسبة 92,9%. مما يعكس وجود تحديات كبيرة في توفير الخدمات المالية للإناث، والذي حال دون انخراطهن في الأنشطة الاقتصادية.

كما تجدر الإشارة أن بيانات الجدول تعكس وجود ارتباط بين مستويات التمكين الاقتصادي للمرأة المقاسة بنسبة اليد العاملة النسوية، وبين نسب الشمول المالي، فنجد في الأقاليم التي تتمتع بشمول مالي مرتفع مثل الدول ذات الدخل المرتفع 92,9%، مساهمة أعلى للنساء في القوى العاملة 53%، بينما في المنطقة العربية، المشاركة المحدودة لليد العاملة النسوية 20,8% راجع إلى الشمول المالي المنخفض، وعليه فمفتاح تعزيز مشاركة المرأة اقتصادياً هو تيسير الوصول إلى الخدمات المالية.

2.3. مقارنة مستويات الشمول المالي وفقاً للنوع (ذكور وإناث):

الجدول رقم (02): مقارنة إقليمية لملكية الحسابات (ذكور وإناث) كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاماً لسنة 2017.

الإقليم الجغرافي	الذكور (%)	الإناث (%)
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	95,3	94,1
أوروبا وآسيا الوسطى	83,7	79,4
شرق آسيا والمحيط الهادئ	75,9	71,5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	58,6	52
أفريقيا جنوب الصحراء	48,4	36,9
الدول العربية	48,3	25,6
العالم	72,3	64,8

المصدر: اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، العدد 458، 2019، لبنان، ص 11.

بناءً على البيانات المقدمة في الجدول السابق، يتبين أن نسبة امتلاك الحسابات البنكية بين البالغين فوق سن 15 عاماً، سواء من الذكور أو الإناث تعد مرتفعة على المستوى العالمي، وتبرز دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كرائدة في هذا المجال حيث سجلت أعلى هذه المعدلات، وهو ما يمكن أن يعزى إلى البنية التحتية المالية المتطورة، وما تبعتها من سياسات اقتصادية داعمة، ومستويات وعي ثقافي مالي عالي، في المقابل تذيلت الدول العربية الترتيب مقارنة بالأقاليم الجغرافية الأخرى.

من ناحية أخرى، تعكس البيانات وجود تفاوت واضح بين الجنسين في الوصول إلى الخدمات البنكية والمالية، أين تعاني المرأة من إقصاء واضح في هذا المجال، فقد بلغت الفجوة بينهما 22,7%، ما يعني وجود تحديات وعوائق حالت دون تمكين المرأة مالياً، هذه البيانات تضيء إلى الحاجة الملحة لسياسات تستهدف تعزيز الشمول المالي للنساء من أجل تقليص الفجوة المسجلة.

3.3. مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، وامتلاكها لحسابات لدى المؤسسات المالية للدول العربية:

على مستوى الدول العربية فرادى، هناك كذلك تفاوت في مساهمة المرأة في قوة العمل، وكذا امتلاكها لحسابات في المؤسسات المالية، وهذا ما توضحه بيانات الجدول الموالي.

الجدول رقم (03): نسبة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة، وامتلاكها لحسابات لدى المؤسسات المالية

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة لسنة 2019	نسبة النساء اللاتي يملكن حسابات في المؤسسات المالية لسنة 2017
قطر	56,8	-
الإمارات	52,4	76,4
الكويت	49,7	73,5
البحرين	45,0	75,4
القمر	36,6	-
ليبيا	33,9	59,6
عمان	31,0	-
موريتانيا	28,9	15,5
تونس	23,8	28,4
لبنان	22,9	32,9
السعودية	22,1	58,2
مصر	21,9	27,0
المغرب	21,5	16,8
الأردن	18,1	26,6
فلسطين	17,7	15,9
الجزائر	14,6	29,3
العراق	11,6	19,5

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سابق، ص 04.

تظهر بيانات الجدول السابق، أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، حيث تم تسجيل أعلى مستويات مشاركة للمرأة في القوة العاملة في كل من قطر بنسبة 56,8%، والإمارات بنسبة 52,4%، تليهما كل من الكويت والبحرين بنسبة 49,7% و 45%، على التوالي. هذه النسب المرتفعة تجاوزت في مجملها المتوسط العالمي المشار إليه سابقاً، مما يعكس تقدماً ملحوظاً في هذه الدول. على الجانب الآخر، احتلت العراق أدنى المستويات بنسبة 11,6%، تلتها الجزائر بنسبة 14,6%، ثم فلسطين بنسبة 17,7%، هذه النسب المنخفضة تعكس التحديات الكبيرة التي تواجهها النساء في هذه الدول، منها ما يعزى للأوضاع السياسية غير المستقرة كما هو الشأن في كل

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجا -

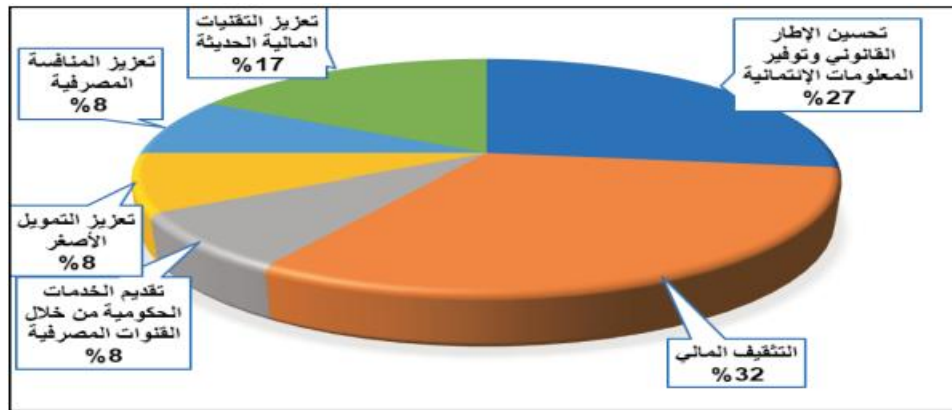
من العراق وفلسطين، أو الأعراف الاجتماعية كما هو الحال في الجزائر، وهي بذلك متأخرة بشكل كبير عن المتوسط العالمي.

في المقابل، تؤكد بيانات الجدول إلى أن الدول ذات النسب المرتفعة تتماشى مع ما ذكرناه في الفقرة السابقة، فهناك ارتباط بين التمكين الاقتصادي والشمول المالي، حيث أن دول الإمارات، الكويت والبحرين حققت نسباً تراوحت بين 73,5% و 76,4%، مما يدعم فكرة أن للتمويل أهمية في تعزيز المشاركة الاقتصادية للنساء، حيث يمكنهن من خلاله إطلاق مشاريعهن الاقتصادية أو توسيع وتطوير أنشطتهن القائمة، مما ينعكس إيجاباً على مساهمتهن في سوق العمل.

4.3. دور التنقيف المالي في تمكين المرأة العربية:

يلعب التنقيف المالي دوراً جوهرياً في تمكين المرأة العربية من خلال تزويدها بالمهارات والمعرفة اللازمتين للإدارة الفعالة للموارد المالية، مما يتيح لها اتخاذ قرارات مالية مستنيرة، فمن خلاله يتم فهم كيفية إدارة الدخل، الادخار والاستثمار، كما يتيح لها تعلم مهارات التخطيط المالي وإدارة المخاطر ومن ثم إمكانية إطلاق المشروعات الخاصة، فضلاً عن زيادة الوعي المالي وكذا معرفة كيفية بناء أمن مالي مستدام. في ذات السياق، ولتوضيح أهمية التنقيف المالي، ندرج الشكل الموالي الذي يوضح الأركان الأساسية التي تعزز الشمول المالي.

الشكل رقم (01): أركان الشمول المالي



المصدر: رشا العشي، مرجع سابق، ص 6.

تؤكد نتائج الشكل السابق، أن التنقيف المالي يعد من بين الركائز الأساسية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي، بل وهو حجر الأساس للتمكين المالي، إذ أن إيجاد مواطن مثقف مالياً، يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي ومن ثم تقليل احتمالية خداعه أو استغلاله.

على ضوء ما تقدم يتضح جلياً أن تمكين المرأة اقتصادياً ومالياً لن يكون بمنأى عن بذل جهود لتنقيفها وتوعيتها مالياً من خلال عقد ندوات وملتقيات ثقافية حول القضايا الاقتصادية والمالية، وكذا عقد برامج تدريبية أو تصميم برامج تلفزيونية وإعلامية حول تمكينهن، فضلاً عن إطلاق برامج تثقيفية لدعم المرأة في الريف ومناطق الظل. ويعرض الجدول الموالي معدلات التنقيف المالي في البلدان العربية.

الجدول رقم (04): مستويات التثقيف المالي للإناث في البلدان العربية

الدول	البحرين	موريتانيا	مصر	لبنان	الكويت	فلسطين	العراق	الصومال	السودان	السعودية	الجزائر	البحرين	تونس	الإمارات	الأردن	المتوسط
التثقيف المالي	08	29	25	39	40	21	25	15	20	28	28	36	38	41	22	27.7

المصدر: هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، مرجع سابق، ص 09-10.

تظهر بيانات الجدول السابق، تسجيل الإمارات، الكويت ولبنان أعلى مستوى للتثقيف المالي للإناث من مجمل الإناث البالغات بنسبة بلغت 41%، و40% و39% على التوالي، وهي تفوق بشكل واضح المتوسط العام، مما يعكس مستوى أعلى من التثقيف المالي للإناث والتي قد تكون بسبب تبني برامج تعليمية معينة فضلا عن انتشار الخدمات المالية بكثرة في هذه الدول. على الجانب الآخر النسب الدنيا المحققة كانت من نصيب اليمن بنسبة 08%، تليه الصومال بنسبة 15%، ثم السودان بنسبة 20%، هذه النسب المنخفضة تعكس وجود تحديات كبيرة كالأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في اليمن والصومال، وضعف التعليم المالي في السودان. وعند مقارنة هذه الأرقام مع الجدول السابق، نلاحظ أن الإمارات والكويت التين تفوقتا في التثقيف المالي، كانت نسبتهما أيضا مرتفعتين في مشاركة المرأة في القوى العاملة، مما يشير أن التثقيف المالي يساهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للنساء، الأمر ذاته ينطبق على النساء اللواتي يملكن حسابات في المؤسسات المالية، أين سجلت الإمارات نسبة مرتفعة في هذا الصدد، مما يدعم أن التثقيف المالي يعتبر حجر الزاوية لتعزيز الشمول المالي.

5.3. المبادرات العربية المبذولة في سبيل التمكين الاقتصادي للمرأة:

إدراكا من الحكومات العربية لأهمية تمكين المرأة على عدد من الأصعدة سيما الاقتصادية منها، وفي ظل انخفاض مستوى مشاركة المرأة العربية في قوة العمل، تبنت الدول العربية العديد من المبادرات القطرية لتحفيز مستويات المشاركة الاقتصادية للمرأة، لعل أهم هذه المبادرات ما يلي:

أ. **المبادرة السعودية:** ضمن رؤية المملكة 2030 وبرامجها، حظيت المرأة السعودية باهتمام كبير من الجهات الوصية، خاصة عبر وزارة الموارد البشرية لزيادة مشاركتها في سوق العمل، وهذا ما تجسد في سن تشريعات واتخاذ قرارات داعمة لتعزيز تمكينها، وجعلها شريكا فعالا في التنمية الوطنية في شتى المجالات، مثل مبادرة تعزيز الدور القيادي للمرأة في الخدمة المدنية عبر المنصة الوطنية للقيادات النسائية، كما شجعت العمل عن بعد لتوسيع فرص عمل النساء، كما دعمت بيئة العمل بمراكز ضيافة أطفال للنساء العاملات، ووفرت لهن برنامج "وصول" لتسهيل نقل المرأة العاملة... الخ. على ضوء المبادرات السابقة حققت السعودية تقدما كبيرا في تمكين المرأة حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث (فوق سن 15 عاما) 33,5% بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

المرأة في سوق العمل من 17% إلى 31,8% متجاوزين بذلك هدف الرؤية لعام 2020 الذي كان تحقيق نسبة 30%، كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة المرأة السعودية في الخدمة المدنية إلى 41,02% بنهاية 2020.¹

ب. **المبادرة الأردنية:** تبنت المملكة عدداً من المبادرات لتمكين المرأة من أهمها "الإستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025"، وقد حظي التمكين الاقتصادي للمرأة بتركيز مهم، من خلال العمل على زيادة فرص العمل اللائق للنساء عبر تحفيز الشركات على توظيفهن، ودعم ريادة الأعمال النسائية من خلال بناء القدرات وتسهيل إجراءات تأسيس المشروعات الصغيرة، كما شملت الجهود أيضاً تسهيل وصول النساء للتمويل عبر تطوير صناديق مالية مخصصة وتوفير برامج تمويل آمنة وميسرة، إلى جانب العمل على ربط التعليم بسوق العمل عبر برامج تركز على المهارات التكنولوجية، كما تدعم دخول المرأة للقطاعات الجديدة كالإقتصاد الرقمي والأخضر، وتحفيز انتقالهن إلى الإقتصاد الرسمي.²

ج. **المبادرة الإماراتية:** تعد تجربة رائدة في تمكين المرأة على المستويين العالمي والإقليمي، حيث أطلقت العديد من المبادرات والاستراتيجيات، من بينها الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، وهي في حقيقة الأمر امتداد لذات الاستراتيجية التي بدأ تنفيذها سنة 2002، وفي ضوء النجاح المحقق والنقلة النوعية التي شهدتها مسيرة تمكين المرأة الإماراتية، تم تحديثها بما يتماشى ورؤية الحكومة الاتحادية 2021 واستراتيجية أبو ظبي 2030، بحسب ما تقتضيه مستجدات واحتياجات المرأة. لتوفر خططا وبرامج عمل توفر لها حياة كريمة، تعمل على تمكينها وجعلها تسهم إسهاماً فعالاً في كافة المجالات الداعمة للعملية التنموية المستدامة، وقد تضمنت هذه الاستراتيجية أربع أولويات رئيسية: الحفاظ على إنجازات المرأة واستدامتها، تعزيز الرفاه الاجتماعي، الحفاظ على النسيج الاجتماعي، وتنمية روح الريادة.³ وفي نفس المسعى تم إطلاق "السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031"، والتي تهدف إلى تحقيق مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثير في شتى المجالات، وتعزيز جودة حياتها وتوفير إطار عام ومرجع وتوجيه لصناع القرار في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لتعزيز جهود تمكين المرأة وريادتها.⁴ كما تعد الإمارات من بين أهم الدول في العالم التي تمكنت من تخفيض فجوة النوع الاجتماعي، فقد حصلت على المرتبة الثامنة على مستوى العالم في المعيار الفرعي الخاص بمساواة أجور العمل المتماثل، والمرتبة الأولى في المعيار الفرعي الخاص بمعرفة القراءة والكتابة، وكذا المعيار الفرعي الخاص بالالتحاق بالتعليم الثانوي.⁵

¹ وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للملكة العربية السعودية، تمكين المرأة، متاح عبر الرابط: <https://www.hrsd.gov.sa/767572>، تاريخ الاطلاع: 2025/04/26 على الساعة 35: 18.

² اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، متاح على الرابط:

<https://women.jo/~women/ar/node/7935>، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2025، على الساعة 30: 19.

³ الاتحاد النسائي العام، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، متاح على الرابط:

<https://www.uaew.ae/search/openarticle?id=NTMwOQ%253D%253D&id=NTMwOQ%253D%253D>، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2025،

على الساعة 46: 20.

⁴ وثيقة السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031، متاحة على الرابط:

<https://www.uaecommunity.gov.ae/ar/policy/details/lsy-s-lotny-ltmkyn-lmra-fy-dol-l-m-r-t-laarby-lmthd-2023-2031>، تاريخ الاطلاع 27

أفريل 2025، على الساعة 00: 21.

⁵ دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، 2020، ص 12-13.

د. **المبادرة البحرينية:** بذلت المملكة العديد من الجهود لتعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة، حيث يتسم سوق العمل بتزايد حصة الإناث في أعداد العاطلين عن العمل كمثلته من باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، على الرغم من تقدم المرأة في القطاع العام في البحرين، إلا أن دورها في القطاع الخاص يواجه تحديات مستمرة، بناء على ذلك عملت وزارة العمل البحرينية على تبني وصياغة سياسات مدروسة من شأنها توفير فرص عمل متكافئة بين الجنسين في سوق العمل، وعليه تركزت برامج وزارة العمل على تكييف وتحديث بنية الوظائف والمهن لدمج المرأة بفعالية في سوق العمل من خلال التركيز على برامج التدريب المختلفة وتوسيع نطاق مشاركة المرأة فيها.¹

هـ. **المبادرة المغربية:** تسعى المملكة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات للمساواة بين الجنسين، من خلال إطار مؤسسي يسعى إلى الوصول إلى وضعية عادلة ومنصفة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص كما ينص على ذلك دستور المملكة. من بين أهم الإنجازات في هذا الصدد، تعزيز مكانة المرأة في نظام الخدمة المدنية من خلال برنامج عمل يهدف إلى زيادة نسبة المرأة في مناصب المسؤولية في الإدارة العمومية، حيث تتواجد المرأة المغربية بكل القطاعات الحكومية وبنسب مهمة، أين يمثلن أكثر من ثلث العاملين بالقطاع العام بنسبة 5.39%، فيما تمثل نسبة الإناث في الإدارة العليا نحو 70%، كما واكب هذه الزيادة في العدد ارتفاع في المناصب الإدارية، حيث سجل نسبة الإناث في المناصب العليا ومناصب رؤساء الأقسام والمصالح ارتفاعا ملحوظا حيث وصل إلى 5.21% في 2018. يشار إلى أنه قد تم وضع إستراتيجية لخفض فجوة النوع في القطاع العام بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إذ تمكن هذه الإستراتيجية من وضع خريطة طريق لتفعيل مختلف الإجراءات المؤسسية الرامية إلى النهوض بوضعية المرأة في الوظيفة العمومية، العمل على بلوغ تمثيل متكافئ بين الإناث والرجال، رصد التحديات أمام زيادة مستويات تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار.

كما تم استحداث مرصد مقاربة النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية الذي يعتبر الأداة الملائمة لرصد التدابير الهادفة إلى الرفع من مستوى تمثيل المرأة في المناصب العليا، وكذا التشاور المشترك بين الوزارات المكلفة بمقاربة النوع بالوظيفة العمومية التي تضم في عضويتها نساء مسؤولات بمختلف الوزارات والإدارات العمومية بهدف تطوير إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في برامج ومشاريع تحديث الوظيفة العمومية.

و. **المبادرة التونسية:** تسعى وزارة المرأة والأسرة والطفولة إلى رفع نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة من 5.26 % في 2018 إلى 35 % في 2020، من خلال وثيقتها التوجيهية التي تتضمن مجموعة من البرامج والآليات التي تركز على تطوير المبادرة الاقتصادية لدى المرأة وتحفيزها على تأسيس المشروعات. كما تعمل وزارة التكوين المهني والتشغيل على تحفيز مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال دعم تشغيل المرأة لاسيما في المناطق الريفية؛

¹ المرجع نفسه، ص 13.

6.3. قراءة في التجربة المصرية لتمكين المرأة اقتصادياً:

يوجد في مصر توجه حكومي ومؤسسي لدعم المرأة، ويعد الاهتمام بتمكين المرأة مكوناً رئيساً ضمن "استراتيجية التنمية 2030" بالدولة، التي تركز محاورها الرئيسة على زيادة نسبة مشاركة المرأة في دعم التنمية الاقتصادية وإبراز دورها في مراكز صنع القرار، لذلك قاد المجلس القومي للمرأة باعتباره الآلية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة المصرية عملية تشاركية واسعة لوضع "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030". والتي تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة على مختلف الأصعدة، ونجد أن هذه الاستراتيجية ركزت في الشق المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة على تنمية وتطوير قدراتها لتوسيع فرص العمل المتاحة أمامها، ومن ثم زيادة إسهامها في قوة العمل، وضمان تحقيق تكافؤ الفرص في توظيف الإناث بجميع القطاعات بما في ذلك القطاع الخاص، وكذا زيادة الأعمال، فضلاً عن تمكين المرأة من تقلد مناصب قيادية في الهيئات العامة والشركات، عبر إتاحة فرص أكبر لمشاركة اجتماعية أكبر للمرأة وتعزيز قدراتها على اتخاذ القرارات، ومكافحة الممارسات التي تكرس التمييز ضدها أو التي تضر بها، سواء في المجال العام أو ضمن الأسرة.¹

كما ركزت ذات الاستراتيجية إلى دعم الفئات النسائية الأكثر تهميشاً من خلال معالجة العوامل المؤثرة على التمكين الاقتصادي للمرأة المصرية، حيث شمل ذلك تنفيذ سياسات وإصلاحات قانونية ترمي إلى إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركتها الاقتصادية بشكل فعال، ومواجهة التمييز ضد المرأة، وتوفير الحماية الاجتماعية لها، وتطوير البنية التحتية الحيوية، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأخرى للتمكين وعلى رأسها العدالة الجغرافية ومراعاة الفروق العمرية.²

وجدير بالذكر عند ذكرنا للاستراتيجية الوطنية للمرأة 2030، أنها تزامنت مع تطبيق استراتيجية الشمول المالي، هذا الأخير يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق عدد من أهداف استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، بحيث يهدف تحقيق الشمول المالي إلى تعزيز التكامل بين العدالة الاقتصادية والاجتماعية، من جهة ومن جهة أخرى تنمية الثقافة المالية للمواطنين، وتطوير قدراتهم المالية، وابتكار منتجات مالية تلبي احتياجاتهم، إلى جانب وضع أطر عمل قوية لحماية المتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي.³

من خلال ما سبق، نجد أن الإطار العام للاستراتيجيتين السابقتين هو التمكين الاقتصادي لكافة فئات المجتمع بالتركيز على المرأة من خلال نظام مالي رسمي شامل يتيح منتجات وخدمات مالية بعدالة وجودة وتكلفة مناسبة لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

كما أنه وبالحديث عن تعزيز الثقافة المالية للمرأة الذي يعتبر من بين الأهداف الفرعية لهاتين الاستراتيجيتين، فقد قام البنك المركزي المصري مثلاً بعقد دورات تدريبية في جميع أنحاء البلاد مع الإتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر للعاملين بالجمعيات الأهلية العاملة، في محافظة القاهرة والاسكندرية، بهدف نشر الثقافة المالية للإناث المستفيدين من خدمات الجمعيات الأهلية ورفع الكفاءة في مجال التخطيط المالي. كذلك تم عقد دورات

¹ المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030: الرؤية ومحاور العمل، ط 01، مصر، 2017، ص 20.

² المرجع نفسه، ص 33.

³ البنك المركزي المصري، أبرز النقاط الواردة في استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)، ص 02، متاح على الرابط: <https://www.cbe.org.eg/en/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy>، تاريخ الاطلاع: 24 أبريل 2025، على الساعة 16:14.

تدريبية في جميع أنحاء البلاد مع المجلس القومي للمرأة في جميع محافظات مصر بهدف نشر الثقافة المالية للرواد الريفيين حول الشمول المالي وإدارة الأموال. من جانب آخر، تم توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس القومي للمرأة للعمل على دعمها لتحقيق الشمول المالي للمرأة وتمكينها ماليًا في سبتمبر 2017. جدير بالذكر أن هذه الشراكة تساعد على منح المرأة فرصًا عادلة ليكون لها دور إنتاجي في المجتمع، ويتحقق لها بذلك دخل مناسب بإمكانها استثماره أو ادخاره لرفع مستوى معيشتها بما يعكس بالإيجاب على أفراد أسرتها وعلى المجتمع ككل. من أهم أهداف المذكرة:¹

- تعزيز الثقافة المالية بين النساء، ونشر الوعي المالي خاصة بين طلاب المدارس والجامعات؛
- تحديد هدف واضح لزيادة نسبة الشمول المالي كمعيار قومي في ضوء استراتيجية 2030 للمرأة؛
- الاستفادة من التقنيات الحديثة لتسويق الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها بطرق سهلة، بما يساعد على زيادة نسب استخدام المرأة لهذه الخدمات؛
- إطلاق مشروع يهدف إلى رفع نسب الادخار ودعم ريادة الأعمال للمرأة؛
- زيادة نسب نفاذ المرأة إلى الخدمات المالية المصرفية عن طريق القنوات المالية الرسمية، وتوفيرها بتكاليف ميسرة وشروط مشجعة.

كذلك وحرصًا من البنك المركزي المصري على تقليص الفجوة بين الرجال والنساء في امتلاك الحسابات البنكية والمضي قدما نحو تعزيز التحول إلى مجتمع غير نقدي، قام بإطلاق خدمات مصرفية رقمية جديدة تستهدف الأفراد الذين لا يتعاملون مع القطاع المصرفي، من خلال منظومة الدفع عبر الهاتف المحمول للأفراد (خاصة النساء منهم) والتي تشمل برامج الادخار والإقراض عبر "مجموعة الادخار والإقراض الريفي (VSLA)"، لتمكين ومساعدة النساء في القرى على إنشاء مشروعاتهن الصغيرة، كما أعلن في أكتوبر 2017 عن برنامج غابرييل فرانسيسكو للمرأة ضمن منتدى ضم أكثر 50 امرأة مؤثرة في مختلف المجالات، بهدف خلق كوادر نسائية ريادية في مختلف المجالات، قادرة على تولي أدوار قيادية في المستقبل، انطلاقًا من إيمان البنك المركزي بأهمية الدور الريادي والحيوي للمرأة في مراحل اتخاذ القرار.

كنتيجة للجهود المشتركة المبذولة من طرف البنك المركزي المصري بالتعاون مع القطاع المصرفي والجهات المعنية من هيئات ووزارات لتعزيز التمكين الاقتصادي، التي عملت على تهيئة البيئة الرقابية الداعمة والمشاركة في المشروعات المختلفة وتوفير المنتجات المتنوعة للمواطنين، فضلا عن نشر التوعية والتثقيف المالي اللازم بين جميع فئات المجتمع. شهدت معدلات الشمول المالي تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، يعكس ذلك ارتفاع عدد المواطنين المستفيدين من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم، وتحفيز الادخار وتيسير المعاملات المالية، وهذا ما يوضحه الشكلان المواليان.

¹ رشا العشي، مرجع سابق، ص 18-19.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجا -

الشكل رقم (02): تطور نسبة الشمول المالي في مصر خلال الفترة 2016-2024



المصدر: متاح عبر موقع البنك المركزي المصري، على الرابط: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2025، على الساعة 15:17.

تظهر البيانات الوارد في الشكل السابق، أن الاتجاه العام لمؤشرات الشمول المالي خلال الفترة 2016-2024، هو تحقيق معدلات نمو مطردة، عكست الجهود المبذولة حيث بلغ عدد المواطنين الذين يمتلكون ويستخدمون حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية سواء في البنوك، مراكز البريد، محافظ الهاتف المحمول، أو بطاقات الدفع المسبق نحو 52 مليون نسمة، وهو ما يمثل نسبة 74.8% من إجمالي 69.6 مليون الذين يتجاوز عمرهم 15 عاما. ويعكس هذا الإنجاز معدل نمو ملحوظ يقدر بـ 204% خلال الفترة المذكورة، مما يبرز التقدم الكبير في تعزيز الشمول المالي على مستوى الدولة.

في سياق متصل، شهد عدد البطاقات مسبقة الدفع ارتفاعا ملحوظا ليصل إلى 43.8 ألف بطاقة لكل 100 ألف، محققا معدل نمو 31% خلال الفترة 2020-2022، في حين بلغ عدد محافظ الهاتف المحمول 46.5 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن، بنمو نسبته 54% خلال الفترة ذاتها، وعلاوة على ذلك أظهرت المؤشرات تطورا في عدد نقاط الإتاحة المالية التي تشمل فروع المؤسسات المالية (بنكية، مركز بريد، مؤسسات تمويل متناهي الصغر)، فضلا عن ماكينات الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، وكذا مقدمو خدمات الدفع، لتصل إلى 1214 نقطة لكل 100 ألف مواطن، محققة نموا بنسبة 107% خلال الفترة 2020-2022¹، وهو ما يعكس العمل على تيسير الوصول إلى الخدمات المالية.

¹ إحصائيات متاحة على موقع البنك المركزي المصري، على الرابط:

<https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/04/08/20/25/cbe-releases-the-core-set-of-financial-inclusion-indicators-for->

2022، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2025، على الساعة 19:03.

الشكل رقم (03): تطور نسبة الشمول المالي للمرأة المصرية خلال الفترة 2016-2024



المصدر: متاح عبر موقع البنك المركزي المصري، على الرابط: <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg>، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2025، على الساعة 15:17.

تشير بيانات الشكل السابق، أنه على صعيد الشمول المالي للمرأة المصرية تم تسجيل تقدماً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد النساء اللاتي يملكن ويستخدمن حسابات مالية لإجراء معاملتهن إلى 23.3 مليون من إجمالي 33.9 مليون امرأة في الفئة العمرية المؤهلة، يعكس هذا الرقم معدل نمو بلغ 295% مقارنة بعام 2016، مما يبرز الجهود الحثيثة لتعزيز إدماج المرأة في النظام المالي والتركيز على تمكينها اقتصادياً، وبذلك بلغت نسبة الشمول المالي للمرأة المصرية 68.8%، وهي نسبة تعكس تحسناً ملحوظاً في وصولها إلى الخدمات المالية، وزيادة وعيها بأهمية المعاملات المالية، خلال هذه الفترة.

7.3. التحديات التي تواجه الشمول المالي في سبيل تمكين المرأة العربية:

أهم هذه التحديات نذكر:¹

- **عدم وجود حوافز كبيرة لدى مقدمي الخدمات المالية لتقديم الخدمات للنساء:** بسبب انخفاض هوامش الربح من التعامل مع النساء، كما أن الوصول إليهن بخدمات ينطوي على زيادة تكاليف التثقيف المالي لهن، ما يترتب عليه لجوئهن للاعتماد على الخدمات غير الرسمية مما يضعف مشاركتهن في النظام المالي الرسمي؛
- **النساء أقل إدراكاً وفهماً بالمؤسسات المالية:** فانخفاض مستويات تعليم المرأة، ومشاركتها في الاقتصاد الرسمي، وتواجدها بكثرة في المناطق الريفية وانخفاض استخدامها للخدمات المالية الرسمية، يقلل فهمها لفوائد الخدمات المالية الرسمية وانخفاض مستوى الثقة بالمؤسسات المالية، فضلاً عن نقص التوعية المالية يعيق وصولها للخدمات، مما يحد الشمول المالي؛
- **التقاليد والأعراف الاجتماعية تحول دون قيام المرأة بطلب الخدمات المالية:** فعدم تمتع النساء بالاستقلالية المالية، وقلة تشجيعهن للوصول إلى ذلك يحد من انخراطهن مع المؤسسات المالية؛
- **قصور وصول المرأة إلى التكنولوجيا:** مع انتشار استعمال الهواتف الذكية التي أحدثت تغيرات جذرية في تعميم الخدمات المالية والشمول المالي، ستزيد مخاطر الفجوة بين الجنسين إن لم يتم استهداف المرأة.

¹ نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، 2019، جامعة بغداد، العراق، ص 23-25.

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجا -

- صعوبة الوصول إلى النساء من خلال القنوات التقليدية والرقمية: فالقيود الثقافية والمسؤوليات المنزلية

تحد من قدرة النساء إلى زيارة الفروع المصرفية، فضلا عن مواجهة بعض النساء فجوة رقمية كبيرة ناتجة عن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، بالإضافة إلى ضعف التغطية الرقمية في المناطق الريفية.

4. خاتمة:

الشمول المالي من القضايا التي تحظى باهتمام كبير من قبل صانعي السياسات في الدول المتطورة والنامية على حد سواء، باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهو يسهم في دعم الفئات المهمشة ماليا كالفقراء وسكان الأرياف، بما في ذلك النساء. حيث يمنحهم فرص الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية.

على الرغم من الجهود الدولية المتواصلة المبذولة لزيادة الشمول المالي وتقليل الفجوة بين الجنسين، لا تزال هناك تحديات كبيرة أمام هذا المسعى، لذا توقفنا من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على ما تم إرساؤه في الدول العربية من محاولة تمكين المرأة العربية ماليا من خلال عرض الجهود المبذولة مع تسليط الضوء على الإنجازات المحققة، خاصة في التجربة المصرية، وفيما يلي أبرز النتائج المتوصل إليها:

نتائج الدراسة:

- الشمول المالي يلعب دورا محوريا في تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، حيث يمكنك كافة الأفراد رجالا ونساء من الاستفادة من النظام المالي، ما يعززهم من الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم عبر تمكينهم ماليا وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي؛

- التمكين الاقتصادي للمرأة هو قدرتها على الاستفادة من الموارد الاقتصادية، ومن ثم القيام بأنشطة اقتصادية لصالحها؛

- هناك تفاوت في تمكين المرأة العربية ماليا واقتصاديا، مع تسجيل تفوق دول الخليج العربي في معظم المؤشرات التي تقيس التمكين المالي والاقتصادي للمرأة؛

- الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية تعكس تحديات مثل الأعراف الاجتماعية، التي تحط من قدرة المرأة مقارنة بالرجل في معظم المجتمعات العربية، بالإضافة إلى الأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض الدول؛

- دول الخليج كالإمارات والبحرين تظهر نسباً مرتفعة بفضل السياسات الداعمة للشمول المالي، مع تسجيل وجود فجوة بين الجنسين حتى في هذه الدول؛

- يساهم زيادة وصول النساء إلى الخدمات المالية في تعزيز استقلالهن المالي، ونفوذهن للفرص الاقتصادية بما يدعم تمكين المرأة اقتصاديا؛

- تتسم المنطقة العربية بأكبر فجوة على حساب الجنس على مستوى العالم سواء على صعيد الشمول المالي أو مشاركة المرأة في سوق العمل.

اقتراحات الدراسة:

- الاقتداء بالتجارب الدولية الناجحة (خاصة العربية منها) ومحاولة التواصل والتعاون معهم من أجل الاستفادة من خبراتهم في ذات المجال لا سيما دول الخليج، التي يمكن القول عليها أنها قطعت شوطا كبيرا في سعيها

لتمكين المرأة، والقيام بالإصلاحات التنظيمية اللازمة على السياسات القائمة مع جميع المؤسسات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الشمول المالي أو بتمكين المرأة؛

- ضرورة مواصلة الاهتمام بنشر الثقافة المالية عبر وضع استراتيجيات واضحة المعالم تضمن حصول أفراد المجتمعات العربية على خدمات ومعاملات بسهولة وأمان وجودة عالية مع توعيتهم بأهمية ذلك، لا سيما في الأوساط النسوية؛ والعمل على تحقيق تمكين مالي للمرأة بداية بالعمل على فهم احتياجاتها المالية ثم الوصول إلى الآلية الكفيلة بتلبية تلك الاحتياجات؛

- إنشاء هيئة للثقافة المالية وتطوير المحتوى التعليمي المالي وكذا فضاءات خاصة بابتكارات الخدمات المالية، وزيادة توسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي؛

- ضرورة تعزيز استخدامات التقنيات المالية الحديثة وتسريع وتيرة الانتقال للخدمات المالية الرقمية، خصوصا في الدول التي لا تزال تسجل بطؤا في تبني هذا الاتجاه، والذي يفرضه التطور الكبير لوسائل الاتصال عبر الانترنت والتقنيات الحديثة في إطار ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة؛

- تشجيع المشاريع النسوية وتفعيل التفاعلات والتعاملات الاقتصادية بين النساء، لا سيما في المجتمعات المحافظة؛

- يجب ألا يكون تمكين المرأة في حد ذاته إهانة لها، وإنما يجب تكيفه وفقا للقيم الأخلاقية الموروثة، مع احترام الوازع الديني للمجتمعات.

5. قائمة المصادر والمراجع:

1.5 باللغة العربية:

أ. الكتب:

- المجلس القومي للمرأة، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030: الرؤية ومحاور العمل، ط 01، مصر، 2017.

ب. المجالات:

- أحمد نوري حسن، نغم حسين نعمة، مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق، المؤتمر العلمي التخصصي الرابع تحت شعار الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال، المجلد 02، 2018، البحوث المنشورة المحكمة، كلية اقتصاديات الأعمال، الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى، بغداد- العراق؛

- بشير بركان، تمكين المرأة اقتصاديا في ظل جهود هيئات الأمم المتحدة بين الواقع والمأمول - نماذج لمشاريع تمكن المرأة اقتصاديا-، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023، جامعة خنشلة، الجزائر؛

- بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 02، 2019، جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة، الجزائر، 2019؛

- نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، عدد خاص، 2019، جامعة بغداد، العراق.

ت. المواقع الالكترونية:

- الاتحاد النسائي العام، الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة 2015-2021، متاح على الرابط:

<https://www.uaew.ac/search/openarticle?id=NTMwOQ%253D%253D&id=NTMwOQ%253D%253D>

[3D](#)، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2025، على الساعة 20:46؛

دراسة تحليلية لدور الشمول المالي في تمكين المرأة في الدول العربية - التجربة المصرية نموذجاً -

- إحصائيات متاحة على موقع البنك المركزي المصري، على الرابط: <https://www.cbe.org.eg/ar/news-publications/news/2023/04/08/20/25/cbe-releases-the-core-set-of-financial-inclusion-indicators-for-2022>، تاريخ الاطلاع: 27 أبريل 2025، على الساعة 19:03؛

- البنك المركزي المصري، أبرز النقاط الواردة في استراتيجية الشمول المالي (2022-2025)، ص02، متاح على الرابط: <https://www.cbe.org.eg/en/financial-inclusion/financial-inclusion-strategy>، تاريخ الاطلاع: 24 أبريل 2025، على الساعة 16:14؛

- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، متاح على الرابط: <https://women.jo/~women/ar/node/7935>، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2025، على الساعة 19:30؛

- وثيقة السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031، متاحة على الرابط: <https://www.uaelegislation.gov.ae/ar/policy/details/lsty-s-lotny-ltmkyn-lmra-fy-dol-l-m-r-t-laarby-lmthd-2023-2031>، تاريخ الاطلاع 27 أبريل 2025، على الساعة 21:00؛

- وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للمملكة العربية السعودية، تمكين المرأة، متاح عبر الرابط: <https://www.hrsd.gov.sa/767572>، تاريخ الاطلاع: 26/04/2025 على الساعة 18:35.

ث. التقارير والدوريات:

- رشا العشي، تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصادياً ومالياً، سلسلة كتيبات تعريفية موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، العدد 05، 2020، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية؛

- هبة عبد المنعم، سفيان قعلول، دول الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والعربية، العدد 18، 2021، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية؛

- صندوق النقد العربي، دور صندوق النقد العربي في تمكين المرأة العربية، أبو ظبي، الإمارات المتحدة العربية، 2020؛

- اتحاد المصارف العربية، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، العدد 458، 2019، لبنان؛

2.5 باللغة الأجنبية:

A. Theses:

- Elizabeth Bermeo, **Determinants of financial inclusion: results of multilevel analyses**, thesis of Doctor of Philosophy in the Faculty of Social Sciences and Law, School of Geographical Sciences, the University of Bristol, Britain, 2019.

- NASRIN JAHAN JINIA, **Microcredit and Women's Empowerment**, doctoral thesis, School of Management, University of Tampere, Finland, 2016.

B. Articles:

- AMBER FERDOOS, JAVERIA KHAN, **WOMEN EMPOWERMENT AND EMPLOYMENT**, Department of Sociology, Faculty of Social Sciences, International Islamic University Islamabad, Pakistan, 2020.

- April Mackey, Pammla Petrucka, **Technology as the key to women's empowerment: a scoping review**, BMC Women's Health, University of Saskatchewan, volume 21, issue 78, Canada.

- Lourdunathan. F, Sawti Saxsena, **THE IMPACT OF FINANCIAL INCLUSION ON GROWTH OF THE BANK IN INDIA**, our heritage journal, volume 22, issue 01, India, 2021.

- Otiwu Kingsley and others, **FINANCIAL INCLUSION AND ECONOMIC GROWTH OF NIGERIA (THE MICROFINANCE OPTION)**, International Educative Research Foundation and Publisher, volume 06, issue 02, Nigeria, 2018.

- Sarah Hendriks, **The role of financial inclusion in driving women's economic empowerment**, Taylor & Francis Group journal, volume 19, issue 08, Britain, 2019.